بلغ **إجمالي العجز المالي** في فترة كانون الثاني– أيلول من العام ٢٠١١ حوالي ٢١٠٣ مليار ليرة، مقارنة بحوالي ٣٠٨٨ مليار ليرة في الفترة مثيلتها من العام ٢٠١٠. كما وسجّل **الميزان الأولي** فائضًا بلغ ٢٣٣٦ مليار ليرة في هذه الفترة، مقارنة مع ١٦٢٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٠. وقد نتج ذلك عن ارتفاع الإيرادات بحوالي ١٢ في المائة (بعد لحظ إيرادات وفر موازنة وزارة الاتصالات المتوقع تحويلها) من جهة، وزيادة بحوالي ١,٤ في المائة (١٧٣ مليار ليرة) في إجمالي الإنفاق من جهة أخرى.

وعند استثناء إيرادات وزارة الاتصالات المتوقع تحويلها (أي ١٦٣٢ مليار ليرة)، يرتفع إجمالي العجز المالي إلى حوالي ٣٧٣٥ مليار ليرة، بينما ينخفض الفائض الأولي إلى حوالي ٧٠٤ مليار ليرة، وذلك بسبب انخفاض إجمالي الإيرادات بحوالي ٥,١ في المائة بالتوازي مع ارتفاع في إجمالي الإنفاق بحوالي ١,٤ في المائة (١٧٣ مليار ليرة).

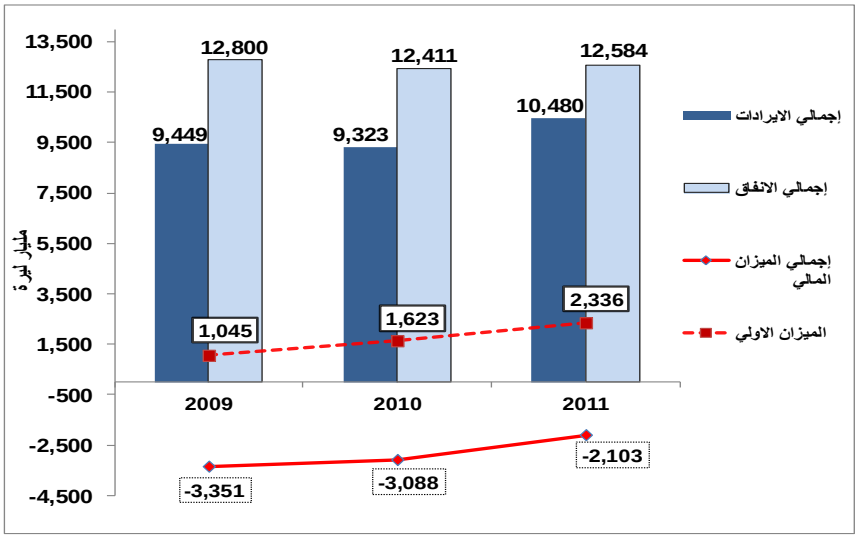

بلغ **إجمالي الإيرادات** في فترة كانون الثاني – أيلول من العام الحالي ١٠٤٨٠ مليار ليرة، مقارنة بحوالي ٩٣٢٣ مليار ليرة في الفترة مثيلتها من العام ٢٠١٠. وعلى الرغم من انخفاض الإيرادات الضريبية بحوالي ٢ في المائة، ارتفع إجمالي الإيرادات بحوالي ١٢ في المائة وذلك نتيجة إدخال مبلغ تقديري لإيرادات وزارة الاتصالات المتراكمة عن هذه الفترة. عند استثناء إيرادات وزارة الاتصالات، يسجل إجمالي الإيرادات انخفاضاً بحوالي ٥ في المائة مقارنة مع الفترة مثيلتها من العام ٢٠١٠، وذلك بسبب انخفاض ملحوظ في الإيرادات الغير ضريبية (٢٩ في المائة) مع انخفاض في الإيرادات الضريبية بحوالي ٢ في المائة.

بلغت الإيرادات الضريبية حوالي ٧٤٨٧ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، مقارنة مع حوالي ٧٦٥٩ مليار ليرة في عام ٢٠١٠. وكانت "الضريبة على الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال" الضريبة الوحيدة التي سجّلت ارتفاعاً بحوالي ٣٢٠ مليار ليرة (أو ١٩ في المائة) وذلك نتيجة لارتفاع مقداره ٢٠٦ مليار ليرة في إيرادات الضريبة على الأرباح، والتي تم تحصيلها عن الأرباح المحققة في العام الفائت، فيما حافظت "الرسوم الداخلية على السلع والخدمات" على مستوى مستقر مقارنة بالفترة المماثلة من العام ٢٠١٠.

باستثناء هاتين الضريبتين، تراجعت الإيرادات من كل الضرائب الأخرى في هذه الفترة على الشكل التالي:

- انخفاض قدره ٤٩٦ مليار ليرة (أو ٢٣ في المائة) في إيرادات "الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية"، بسبب تراجع تحصيل الرسوم بحوالي ٤٦٨ مليار ليرة (أو ٣١ في المائة)، وخاصة إيرادات الرسوم على البنزين [2] (٣٦٨ مليار ليرة)

[1] تجدر الإشارة إلى أن تقرير شهر أيلول ٢٠١١ من المالية العامة قد تم إصداره في كانون الأول ٢٠١١.
[2] جاء التراجع في الإيرادات من رسوم البنزين نتيجة قرار المجلس الأعلى للجمارك بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠١١ القاضي بتخفيض الرسم على البنزين بقيمة ٥٠٠٠ ليرة لكل ٢٠ ليتر.

والسيارات (بحوالي ١٣١ مليار ليرة). وكذلك انخفضت عائدات الجمارك بحوالي ٢٨ مليار ليرة (أي ما يعادل ٥ في المائة)، على الرغم من ارتفاع الواردات في هذه الفترة مقارنة مع مثيلتها في العام ٢٠١٠.

- انخفاض قدره ٦ مليار ليرة (أو ١ في المائة) في "الضريبة على الأملاك"، وذلك بسبب انخفاض تحصيل رسوم تسجيل العقارات.

التحصيل الداخلي للضريبة على القيمة المضافة ارتفع بقيمة ٦٠ مليار ليرة مقارنةً بالفترة المماثلة من العام ٢٠١٠، فيما انخفضت إيرادات الجمارك لهذه الضريبة بمبلغ قدره ١١ مليار ليرة.

عند احتساب "وفر موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية" المتوقّع تحويله (١٦٣٢ مليار ليرة)، تسجّل الإيرادات غير الضريبية[٣] ارتفاعا ملحوظا قدره ١١٣ في المائة، أي من حوالي ١١٥٠ مليار ليرة في هذه الفترة من العام ٢٠١٠، وصولاً إلى ٢٤٥٢ مليار ليرة عام ٢٠١١. وعند استثناء هذه الإيرادات، تنخفض إجمالي العائدات الغير ضريبية بحوالي٢٩ في المائة، لتصل إلى ٨٢٠ مليار ليرة.

بلغت إيرادات الخزينة ٥٤٢ مليار ليرة، مسجلة ارتفاعا قدره ٢٨ مليار ليرة مقارنةً بالفترة مثيلتها من العام ٢٠١٠، ومنها ٢١٣ مليار ليرة إلى الصندوق البلدي المستقل.

بلغ **إجمالي الإنفاق** في فترة كانون الثاني – أيلول من العام الحالي ١٢٥٨٤ مليار ليرة مسجلاً بذلك ارتفاعا قدره ١,٤ في المائة مقارنة بإجمالي الإنفاق في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٠ والذي كان قد بلغ ١٢٤١١ مليار ليرة.

وقد ارتفعت النفقات الجارية الأولية بقيمة ٧١٧ مليار ليرة، وذلك بسبب عدّة تغيّرات، نلخّصها على الشكل التالي:

- ارتفاع بقيمة ٢١٦ مليار ليرة في المخصصات والرواتب والأجور – (بند ١٣) [٤] ، إضافة إلى زيادة في دفعات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بحوالي٦٠ مليار ليرة.
- ارتفاع بقيمة ٤٥٣ مليار ليرة في التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان، بسبب ارتفاع أسعار النفط [٥] بالتوازي مع ارتفاع في كمية الغاز الطبيعي و النفط المستوردة من قبل شركة كهرباء لبنان مقارنة بالفترة المماثلة من العام ٢٠١٠.
- ارتفاع بقيمة ٢٠ مليار ليرة في التحويلات إلى صندوق الضمان الاجتماعي لتغطية المساهمة السنوية المتبقية للدولة لصندوق المرض والأمومة من مشروع موازنة العام ٢٠١٠.
- ٤٤ مليار ليرة لدعم القمح، نتيجة للأزمة أسعار القمح التي بدأت في الفصل الثالث من العام ٢٠١٠ وانتهت في الفصل الأول من العام ٢٠١١.
- ارتفاع بقيمة ٤٤ مليار ليرة في المواد واللوازم الناتجة جزئياً من ارتفاع في دفعات الأدوية لصالح وزارة الصحة العامة.

انخفضت تسديدات الفوائد بقيمة ٢٧٤ مليار ليرة (حوالي ٦ في المائة) لتصل إلى ٤١٩١ مليار ليرة، وذلك بسبب انخفاض تسديدات الفوائد وخاصة على الدين بالعملة المحلية، على الشكل التالي:

- انخفاض بقيمة ٢٥١ مليار ليرة في تسديدات الفوائد على الدين بالعملة المحلية، والتي بلغت ٢٦٢٢ مليار ليرة في فترة كانون الثاني – أيلول من العام ٢٠١١، يعود هذا الانخفاض إلى تراجع في تسديدات فوائد القواسم (كوبون) بحوالي ٦

[٣] تجدر الإشارة إلى أن الخزينة تلقت ثلاثة تحويلات من قبل وزارة الاتصالات بلغت قيمتها الإجمالية مليار دولار أميركي (٤٠٠ مليون دولار و ٣٠٠ مليون دولار حولت في تشرين الثاني ٢٠١١ و٣٠٠ مليون دولار في كانون الأول ٢٠١١)

[٤] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة نشرة "الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣" عن شهر آب ٢٠١١.

[٥] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة "التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية" عن شهر أيلول٢٠١١.

في المائة، أي ما يوازي ١٦٢ مليار ليرة، إضافة إلى تراجع قيمة تسديدات الفوائد المحسومة بحوالي ٥٥ في المائة (أو ٨٩ مليار ليرة).

- انخفاض بقيمة ٢٣ مليار ليرة (أو ١ في المائة) في تسديدات الفوائد على الدين بالعملة الأجنبية والتي بلغت ١٥٦٩ مليار ليرة في العام ٢٠١١، بسبب تراجع قيمة تسديدات الفوائد المتراكمة على القروض الميسرة بقيمة ٣٠ مليار ليرة.

بلغت تسديدات أقساط الديون الخارجية ٢٤٨ مليار ليرة في العام ٢٠١١، محققة استقرارًا عند المستوى التي سجلته في هذه الفترة من العام ٢٠١٠.

سجّلت النفقات الاستثمارية انخفاضاً قدره ٥٣ مليار ليرة، لتصل إلى ٤٥٣ مليار ليرة في فترة كانون الثاني – أيلول من العام ٢٠١١، ويعود ذلك إلى انخفاض إنفاق وزارة النقل والأشغال العامة على"إنشاءات قيد التنفيذ" بحوالي ٦٣ مليار ليرة، إضافة إلى انخفاض ملفت في الدفعات العائدة إلى بند "نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية" بقيمة حوالي ٤٢ مليار ليرة (أي ٧٩ في المائة) في هذه الفترة وذلك بسبب تراجع التحويلات إلى برنامج أكسبورت بلس في مؤسسة إيدال في سنة ٢٠١١.

وعلى صعيد آخر ارتفعت نفقات "الصيانة" بحوالي ٣٤ مليار ليرة (أو ٣٥ في المائة)، والتي ذهب القسط الأكبر منها إلى صيانة الطرقات. إضافةً، ارتفعت المدفوعات إلى مختلف الصناديق والمؤسسات العامة في هذه الفترة بقيمة ١٦ مليار ليرة مقارنةً بالفترة المماثلة من العام ٢٠١٠، و يعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع في التحويلات إلى الجامعة اللبنانية (بحوالي ٢٠ مليار ليرة).

انخفضت نفقات الخزينة الأخرى بقيمة ٢٢٨ مليار ليرة لتصل إلى ٥٧٨ مليار ليرة، وذلك بسبب تراجع ملحوظ في "رديّات الضريبة على القيمة المضافة"، والتي بلغت ١٠٥ مليار ليرة خلال هذه الفترة مقارنة بحوالي ٢٥١ مليار ليرة في الفترة مثيلتها من العام ٢٠١٠.

ارتفع **إجمالي الدين العام** بقيمة ٢٦٥٨ مليار ليرة من مستوى نهاية كانون الأوّل ٢٠١٠، ليصل إلى ٨١٩٥٦ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠١١.

وقد ارتفعت قيمة الدين بالعملة المحلية بحوالي ٢٠٤٥ مليار ليرة، لتصل إلى ٥٠٣٠٠ مليار ليرة، نتيجة:

- انخفاض بقيمة ٩٧٣ مليار ليرة في محفظة المصارف التجارية من العملة المحلية عن كانون الأول ٢٠١٠، مع الإشارة إلى ارتفاع قيمته ٢٧٩٩ مليار ليرة في محفظة هذه المصارف مقارنة بشهر آب ٢٠١١
- ارتفاع بقيمة ٣١٢٧ مليار ليرة في محفظة مصرف لبنان من العملة المحلية

ويأخذ هذا الانخفاض في عين الاعتبار تأثير العمليات التالية:

- اتفاقية استبدال الدين بين وزارة المالية ومصرف لبنان في كانون الثاني ٢٠١١ [٦]
- إصدار سند بالليرة اللبنانية لمدة ٧ سنوات بفائدة ٧,٩ بالمائة في ٢٤ آذار ٢٠١١ [٧]
- إصدار سند بالليرة اللبنانية لمدة ٧ سنوات بفائدة ٧,٩ بالمائة في ٢١ نيسان ٢٠١١ [٨]
- إصدار سند بالليرة اللبنانية لمدة ٧ سنوات بفائدة ٧,٦ بالمائة في ١٥ أيلول ٢٠١١. تجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تضمنت استبدال طوعي لشهادات إيداع صادرة عن مصرف لبنان بالليرة اللبنانية بسندات خزينة على ٧ سنوات. بلغت

[٦] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة التقرير حول "اتفاقية استبدال الدين" والمنشور على موقع الوزارة الالكتروني www.finance.gov.lb
[٧] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة تقرير شهر آذار ٢٠١١ من "مرصد المالية العامة"
[٨] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة تقرير شهر نيسان ٢٠١١ من "مرصد المالية العامة"

قيمة الاكتتابات لهذه العملية ١٩٦٦ مليار ليرة، منها ١٠ في المائة تم استبداله بسندات خزينة و٩٠ في المائة تم من خلال اكتتابات نقدية جديدة.

شهدت قيمة الدين بالعملة الأجنبية ارتفاعاً وقدره ٦١٣ مليار ليرة، وذلك نتيجة لارتفاع قيمة سندات اليوروبوند المتداولة في الأسواق بحوالي ١٠٩٠ مليار ليرة، وارتفاع بحوالي ٦ مليار ليرة في سندات الخزينة الخاصة الصادرة بالعملة الأجنبية. إضافة إلى ذلك، إن الفوائد المستحقة على سندات اليوروبوند شهدت زيادة قيمتها ١٥ مليار ليرة، الأمر الذي ساهم أيضاً في ارتفاع قيمة الدين بالعملة الأجنبية.

ويرجع التغير في قيمة سندات اليوروبوند المتداولة في الأسواق إلى:

- إصدار يوروبوند بقيمة ٢٦٥ مليون دولار أميركي في ١٨ كانون الثاني ٢٠١١، من خلال اتفاقية استبدال للدين أبرمت بين وزارة المالية ومصرف لبنان.
- إصدار يوروبوند بقيمة مليار دولار في ٢٠ أيار ٢٠١١ [٩]
- إصدار يوروبوند (على فئتين) بقيمة ١,٢ مليار دولار في ٢ آب ٢٠١١: الأولى بقيمة ٥٠٠ مليون دولار تستحق في تشرين الثاني ٢٠١٦ بفائدة ٤,٧٥ في المائة، وهي أدنى فائدة تسجّلها الجمهورية على إصدار بالعملة الأجنبية منذ العام ١٩٩٤. أما الفئة الثانية فبقيمة ٧٠٠ مليون دولار بفائدة ٦,٢ في المائة عبر إعادة فتح يوروبوند يستحق في تشرين الأول ٢٠٢٢ كانت قد بلغت فائدتها ٦,١٠ في المائة. وقد بلغ حجم الطلبات على هذه السندات حوالي أربع مرات حجم المبلغ المعروض، ولقد حاز المستثمرون الخارجيون ٢١ في المائة من إجمالي الإصدار. استعملت عائدات هذا الإصدار لعمليات إعادة التمويل.[١٠]

إضافة إلى ذلك، تم إصدار سندات خزينة خاصة بالعملات الأجنبية للمتعهدين بقيمة ٤،٢٦٩،٧٩٨,٢٧ دولار أمريكي في ١٩ أيلول بفائدة ٦ في المائة، تستحق في أيلول ٢٠١٦، وذلك بموجب القانون ٦٩ تاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٠٩.

[٩] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة تقرير شهر أيار ٢٠١١ من "مرصد المالية العامة"
[١٠] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة التقرير الخاص بهذه العملية على www.finance.gov.lb

جدول ١: ملخّص المالية العامة[١]

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠ أيلول	٢٠١١ أيلول	٢٠١٠ ك٢- أيلول	٢٠١١ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
إجمالي الإيرادات	**774**	**1,059**	**9,323**	**10,480**	**12%**
إجمالي الإنفاق	**1,532**	**1,690**	**12,411**	**12,584**	**1%**
• *تسديد فوائد*	*645*	*648*	*4,465*	*4,191*	*-6%*
• *تسديد أقساط دين*[٢]	*47*	*50*	*245*	*248*	*1%*
• *النفقات الأولية*[٣]	*840*	*992*	*7,701*	*8,145*	*6%*
إجمالي العجز/الفائض	**-758**	**-632**	**-3,088**	**-2,103**	**-32%**
إجمالي العجز/الفائض الأولي	**-66**	**67**	**1,623**	**2,336**	**44%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[١] - النتائج العائدة إلى الأشهر التسعة الأولى لا تعكس بالضرورة النتائج الفعلية للسنة الكاملة

[٢]: تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة لتسديد تمويل مشاريع

[٣]: النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد فوائد وتسديد أقساط القروض)

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول ٢: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠ أيلول	٢٠١١ أيلول	٢٠١٠ ك٢- أيلول	٢٠١١ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**736**	**995**	**8,809**	**9,939**	**13%**
• *الإيرادات ضريبية*[1]	*646*	*729*	*7,659*	*7,487*	*-2%*
• *الإيرادات غير الضريبية*	*90*	*266*	*1,150*	*2,452*	*113%*
إجمالي إيرادات الخزينة	**38**	**64**	**514**	**542**	**5%**
إجمالي الإيرادات العامة	**774**	**1,059**	**9,323**	**10,480**	**12%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

إن الإيرادات الغير ضريبية، وبالتالي إيرادات الموازنة و إجمالي الإيرادات العامة لعام ٢٠١١، تتضمن مبلغ١٦٣٢مليار ليرة المتوقع تحويله من وزارة الاتصالات، والتي تمثّل إيرادات متراكمة عن الفترة الممتدة من كانون الثاني ٢٠١١ ولغاية أيلول ٢٠١١ ويّستحقّ تحويلها إلى وزارة المال، وهي مودعة في حساب وزارة الاتصالات في مصرف لبنان. وللتنويه، فإن الإيرادات الغير ضريبية عن الفترة الممتدة من كانون الثاني ٢٠١٠ ولغاية أيلول ٢٠١٠، قد تضمنت مبلغ ٣٣١ مليار ليرة تمّ تحويله فعليا من قبل وزارة الاتصالات إلى وزارة المال، علمًا أن هذا المبلغ لا يعكس إجمالي الإيرادات المتراكمة عن هذه الفترة من العام ٢٠١٠. تجدر الإشارة إلى أن وزارة الاتصالات قد قامت بثلاثة تحويلات بلغت قيمتها الإجمالية مليار دولار أمريكي (٤٠٠ مليون دولار و٣٠٠ مليون دولار في تشرين الثاني ٢٠١١ و٣٠٠ مليون دولار في كانون الأول ٢٠١١).

جدول ٣: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠ أيلول	٢٠١١ أيلول	٢٠١٠ ك٢- أيلول	٢٠١١ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
الإيرادات الضريبية	**646**	**729**	**7,659**	**7,487**	**-2%**
ضريبة على الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال ، ومنها	**66**	**107**	**1,723**	**2,043**	**19%**
• ضريبة الدخل على الأرباح	*8*	*23*	*767*	*973*	*27%*
• ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*3*	*5*	*287*	*335*	*17%*
• ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	*6*	*23*	*176*	*212*	*20%*
• ضريبة الدخل على الفوائد (٥%)	*46*	*47*	*477*	*496*	*4%*
• غرامات (ضريبة على الدخل)	*2*	*9*	*15*	*27*	*84%*
ضريبة على الأملاك ، ومنها	**68**	**108**	**811**	**805**	**-1%**
• ضريبة على الأملاك المبنية	*7*	*11*	*126*	*109*	*-14%*
• رسوم تسجيل على العقارات	*54*	*69*	*624*	*592*	*-5%*
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها	**236**	**276**	**2,661**	**2,674**	**0.5%**
• الضريبة على القيمة المضافة	*198*	*240*	*2,375*	*2,423*	*2%*
• ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها	*38*	*35*	*279*	*242*	*-13%*
- رسوم تسجيل على السيارات	*18*	*19*	*180*	*150*	*-16%*
- رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	*20*	*16*	*98*	*90*	*-8%*
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها	**243**	**204**	**2,127**	**1,631**	**-23%**
• الجمارك	*68*	*69*	*609*	*582*	*-5%*
• رسوم، ومنها	*175*	*135*	*1,517*	*1,049*	*-31%*
- رسوم على البنزين	*93*	*46*	*787*	*419*	*-47%*
- رسوم على التبغ	*31*	*46*	*264*	*293*	*11%*
- رسوم على السيارات	*51*	*42*	*461*	*330*	*-28%*
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**32**	**34**	**337**	**334**	**-1%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٤: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠ أيلول	٢٠١١ أيلول	٢٠١٠ ك٢- أيلول	٢٠١١ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
الإيرادات غير الضريبية[1]	**90**	**266**	**1,150**	**2,452**	**113%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**42**	**211**	**687**	**1,970**	**187%**
• حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية	*27*	*202*	*569*	*1,841*	*224%*
- إيرادات كازينو لبنان	*13*	*14*	*126*	*130*	*3%*
- إيرادات مرفأ بيروت	*0*	*0*	*65*	*48*	*-26%*
- إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	*13*	*5*	*44*	*30*	*-33%*
- إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	*0*	*183*	*331*	*1,632*	*393%*
• حاصلات من مؤسسات عامة مالية	0	0	60	60	1%
• حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	14	9	55	62	14%
• حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	0	0	4	6	66%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**38**	**44**	**377**	**381**	**1%**
• رسوم إدارية، ومنها	32	36	310	310	0%
- رسوم كتاب العدل	*2*	*3*	*22*	*22*	*0%*
- رسوم الأمن العام	*10*	*11*	*90*	*96*	*7%*
- رسوم السير	*12*	*16*	*132*	*135*	*2%*
- رسوم قضائية	*2*	*1*	*18*	*18*	*1%*
- رسوم القيادة	*1*	*2*	*18*	*12*	*-32%*
• عائدات إدارية	1	1	16	15	-3%
• *مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)*	0	0	4	2	-39%
• *رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)*	5	7	39	45	15%
• *رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى*	1	1	8	9	10%
الغرامات والمصادرات	**1**	**1**	**6**	**7**	**30%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة	**10**	**9**	**81**	**94**	**16%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١/: إن الإيرادات الغير ضريبية، وبالتالي إيرادات الموازنة و إجمالي الإيرادات العامة لعام ٢٠١١، تتضمن مبلغ١٦٣٢ مليار ليرة المتوقع تحويله من وزارة الاتصالات، والتي تمثّل إيرادات متراكمة عن الفترة الممتدة من كانون الثاني ٢٠١١ ولغاية أيلول ٢٠١١ وتّستحقّ تحويلها إلى وزارة المال، وهي مودعة في حساب وزارة الاتصالات في مصرف لبنان. وللتنويه، فإن الإيرادات الغير ضريبية عن الفترة الممتدة من كانون الثاني ٢٠١٠ ولغاية أيلول ٢٠١٠، قد تضمنت مبلغ ٣٣١ مليار ليرة تمّ تحويله فعليا من قبل وزارة الاتصالات إلى وزارة المال، علمًا أن هذا المبلغ لا يعكس إجمالي الإيرادات المتراكمة عن هذه الفترة من العام ٢٠١٠ . تجدر الإشارة إلى أن وزارة الاتصالات قد قامت بثلاثة تحويلات بلغت قيمتها الإجمالية مليار دولار أمريكي (٤٠٠ مليون دولار و٣٠٠ مليون دولار في تشرين الثاني ٢٠١١ و٣٠٠ مليون دولار في كانون الأول ٢٠١١).

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول ٥: الإنفاق بحسب التوظيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠ ك٢- أيلول	٢٠١١ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
١. النفقات الجارية	**10,916**	**11,361**	**4.1%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	3,730	4,022	7.8%
• مخصصات ورواتب وأجور (بند ١٣)	*2,466*	*2,683*	*8.8%*
• معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها	*1,039*	*1,099*	*5.7%*
- معاش تقاعد	*807*	*891*	*10.5%*
- تعويضات نهاية الخدمة	*232*	*207*	*-10.8%*
• تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب /١	*225*	*241*	*7.2%*
تسديد فوائد، ومنها: /٢	4,465	4,191	-6.1%
• فوائد على القروض الداخلية	*2,873*	*2,622*	*-9%*
• فوائد على القروض الخارجية	*1,592*	*1,569*	*-1%*
تسديد أقساط ديون خارجية	245	248	1.1%
• مواد استهلاكية، ومنها	208	252	21.3%
- نفقات تغذية	*47*	*41*	*-13%*
- محروقات	*6*	*9*	*57.5%*
- أدوية	*102*	*133*	*30.6%*
- توقيفات لتسديد سلف الخزينة /٣	*26*	*32*	*21.8%*
• خدمات خارجية	82	92	12.8%
• تحويلات أخرى، ومنها	1,774	2,195	23.7%
- شركة كهرباء لبنان /٤	1,250	1,703	*36.2%*
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	*100*	*120*	*20.0%*
- سلفات خزينة لدعم المازوت	*61*	*0*	*-100%*
- دعم القمح	*13*	*58*	*335.8%*
- المحكمة الخاصة بلبنان	*41*	*0*	*-100%*
- توقيفات لتسديد سلف الخزينة /٣	*2*	*18*	*1074%*
• *نفقات جارية أخرى، ومنها*	318	256	-19.4%
- مستشفيات	*243*	*197*	*-19.1%*
- أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية)	*65*	*50*	*-22.3%*
- توقيفات لتسديد سلف الخزينة /٣	*8*	*7*	*-12.4%*
• *احتياطي*	94	106	12.5%
- دعم الفوائد	94	106	12.5%
٢. نفقات استثمارية	**506**	**453**	**-10.6%**
• *استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية*	1	1	18.1%
• *تجهيزات*	30	39	31.0%
• *إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها*	323	260	-19.6%
- صندوق المهجرين	*75*	*23*	*-70.0%*
- مجلس الجنوب	*20*	*34*	*71.8%*
- مجلس الإنماء والإعمار	*127*	*99*	*-22.6%*
- وزارة الأشغال والنقل العام	*83*	*74*	*-11.1%*
- أخرى، ومنها	*17*	*30*	*76.4%*
الهيئة العليا للإغاثة	*0*	*13*	
• *صيانة*	98	133	35.1%
• *نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية*	53	11	-79.4%
• *تجهيزات وصيانة في مجلس النواب/٥*	2	9	495.2
٣. سلفات موازنة /٦	**146**	**162**	**11.2%**
٤. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) /٧	**34**	**29**	**-14.5%**
٥. نفقات الخزينة الأخرى	**806**	**578**	**-28.3%**
• بلديات	408	275	-32.6%
• ضمانات	56	44	-20.4%
• ودائع /٨	45	59	29.4%
• أخرى، ومنها	296	177	-40.3%
• رديّات الضريبة على القيمة المضافة	*251*	*105*	*-58.1%*

• الهيئة العليا للإغاثة	*0*	*0*	
• سلفات خزينة لسلطات المياه	0	23	
٦. إنفاق غير مبوّب	**4**	**1**	**-75.7%**
٧. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**12,411**	**12,584**	**1.4%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٦)

٢/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (٧)

٣/ تتضمن تسديدات من مخصّصات الموازنة والتي قد دُفعت مسبقًا كسلفات خزينة من حسابات الخزينة، وهذه التسديدات تسجل في جهة الإيرادات والإنفاق، ولأسباب محاسباتية، وبالتالي لا تؤثر أرقام العجز المالي.

٤/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٨)

٥/ يمثل هذا البند إعادة تصنيف للمدفوعات التي حُررت من الأمانات وفقاً لقانون رقم ١٢٣ بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٠، والذي فتح اعتماداً بقيمة ٢٠ مليار ليرة في موازنة ٢٠١٠ وذلك لتغطية كلفة تجهيز وصيانة البرلمان. وقد سمح هذا القانون بإصدار سلفة طارئة ذات قيمة ومدة محددتين، بناءاً على قرار رئيس مجلس النواب. سوف يتم قوننة هذه السلفة بناءاً على فواتير مصدقة من قبل سكريتاريا البرلمان ومقدمة إلى وزارة المالية.

٦/ "سلفات الموازنة" كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره"، إلا أن وزارة المالية ارتأت تبويبها بشكل مستقل بسبب نموّها الملحوظ في الآونة الأخيرة. وبحسب القانون، يجب قوننة هذه المدفوعات لاحقاً، وحينها فقط يمكن إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٧/ يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور)، كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة .

٨/ تمثّل دفعات الودائع كل الدفعات من قبل الخزينة إلى الإدارات والمؤسسات العامة، البلديات والصناديق وذلك من إيرادات ما تمّ تحصيله بالنيابة عنهم.

جدول ٦: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الأجور والرواتب

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠ ك٢- أيلول	٢٠١١ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
تحويلات إلى مجلس الجنوب	10	9	-15%
تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار	22	22	-3%
تحويلات إلى صندوق المهجرين	5	5	8%
تحويلات إلى الجامعة اللبنانية	176	196	11%
تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء	12	9	-18%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٧: تفاصيل عمليات خدمة الدين

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠ أيلول	٢٠١١ أيلول	٢٠١٠ ك٢- أيلول	٢٠١١ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
تسديد فوائد[1]	**645**	**648**	**4,465**	**4,191**	**-6%**
الدين بالعملة المحلية	326	332	2,873	2,622	-9%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	319	316	1,592	1,569	-1%
*- فوائد على اليوروبوند**	*310*	*307*	*1,459*	*1,473*	*1%*
*- فوائد على قروض خاصة**	*1*	*1*	*11*	*3*	*-72%*
- فوائد على قروض ميسّرة	*8*	*8*	*123*	*93*	*-24%*
تسديدات أقساط قروض ميسّرة	**47**	***50***	**245**	**248**	**1%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[1]- تجدر الإشارة إلى أن تصنيف الإنفاق على خدمة الدين هو الآن مقسم إلى فئتين: فئة تسديد أصل القرض وفئة تسديد الفوائد

**: تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول ٨: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[١]

(مليار ليرة لبنانية)	٢٠١٠ ك٢- أيلول	٢٠١١ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
شركة كهرباء لبنان، ومنها	**1,250**	**1,703**	**36%**
خدمة الدين، ومنها:	**76**	**75**	**-1%**
• قروض ميسرة، ومنها:	60	55	-9%
- تسديد أقساط	*49*	*45*	*-8%*
- تسديد فوائد	*11*	*9*	*-12%*
• قروض مكفولة من مصرف لبنان	16	20	25%
شراء غاز وفيول	**1,174**	**1,628**	**39%**
• مؤسسة البترول الكويتية وسوناطراك	1,174	1,574	34%
• الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي [٢]	-	55	-

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[١] *تجدر الإشارة إلى أنه قبل العام ٢٠٠٥، كانت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تصنف تحت بند "نفقات الخزينة" ، إذ أنه كان يتم دفعهم من خلال سلف خزينة بحسب مراسيم صادرة عن مجلس الوزراء. ابتداء من العام ٢٠٠٥ ،أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تؤخذ بعين الاعتبار في الموازنة السنوية، مصنفة كقرض . في العام ٢٠٠٩ ، تم إعادة تصنيف التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان لتصبح مصنفة كدعم من قبل الدولة. ولكن، في تقرير نتائج المالية العامة، بقيت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان لتغطية مصاريف* الغاز الطبيعي و *النفط مصنفة تحت "نفقات الخزينة" حتى شهر آب ٢٠١٠ ، حين تم إعادة تصنيفها تحت "نفقات الموازنة" . ولكن، هنا يجب التنويه إلى أن إعادة التصنيف هذه لم تعكس في التقرير* الشهري من "مرصد المالية العامة" في ٢٠١٠ بغية التمكن من مقارنة الأرقام السابقة مع تلك العائدة لعام ٢٠١٠. *ابتداء* من كانون الثاني ٢٠١١، أصبحت *التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان مصنفة تحت "نفقات الموازنة"في هذا التقرير.*

٢/ *تم دفع مبلغ ٤٢ مليار ليرة إلى* الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي في أيار ٢٠١١، بحيث أصبحت القيمة الإجمالية المدفوعة إلى هذه الشركة في أول تسعة أشهر من العام الحالي٥٥ مليار ليرة. تجدر الإشارة إلى أن تقرير شهر نيسان ٢٠١١ من "مرصد المالية العامة" لم يعكس فئة "تسديد قيمة شراء الغاز الطبيعي و *النفط* " التي كانت تتضمن ١٣ مليار ليرة كدفعة إلى الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي.

القسم الثالث: الدين العام

جدول ٩: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر أيلول ٢٠١١ (مليار ليرة)

(مليار ل.ل.)	٢٠٠٨ ك١	٢٠٠٩ ك١	٢٠١٠ ك١	٢٠١١ أيلول	التغير ك١ ٢٠١٠- أيلول ٢٠١١	نسبة التغير ك١ ٢٠١٠- أيلول ٢٠١١
إجمالي الدين العام	**70,941**	**77,112**	**79,298**	**81,956**	**2,658**	**3.35%**
الدين بالعملة المحلية	**39,007**	**44,973**	**48,255**	**50,300**	**2,045**	**4.24%**
• مصرف لبنان (يتضمن REPOs وقروض EDL)[1]	8,781	10,334	13,130	16,257	3,127	23.82%
• المصارف التجارية	24,320	27,286	27,214	26,241	-973	-3.58%
• *ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها*	5,906	7,353	7,911	7,802	-109	-1.38%
- مؤسسات عامة	*5,062*	*6,078*	*6,268*	6,496	228	3.64%
** فوائد متراكمة من الدين*	*1,029*	*999*	*867*	790	-77	-8.88%
دين بالعملة الأجنبية[2]	**31,934**	**32,139**	**31,043**	**31,656**	**613**	**1.97%**
• الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,855	2,713	2,624	2,616	-8	-0.30%
• ديون باريس ٢ (يوروبوند وقروض)[3]	5,456	4,819	4,137	3,734	-403	-9.73%
• ديون باريس ٣ (يوروبوند وقروض)[4]	1,849	1,963	1,855	1,767	-88	-4.73%
• إصدارات يوروبوند في السوق	20,925	21,736	21,870	22,960	1,090	4.99%
• فوائد متراكمة على اليوروبوند	*430*	*460*	*483*	498	15	3.11%
• سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية[5]	419	447	74	80	6	8.11%
ودائع القطاع العام	**8,326**	**10,522**	**11,419**	**12,877**	**1,458**	**12.77%**
صافي الدين العام	**62,615**	**66,590**	**67,879**	**69,079**	**1,200**	**1.77%**
إجمالي القيمة السوقية للدين[6]	**46,992**	**51,231**	**51,308**	**51,108**	**-200**	**-0.39%**
% من إجمالي الدين	**66%**	**67%**	**65%**	**62%**	**0**	**0.00%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١: يتضمن قروض مصرف لبنان لشركة كهرباء لبنان شراء الفيول، وقد بلغت هذه القروض ٣٠٠ مليون دولار، وهي تصنف كجزء من الدين العام لأنّها مكفولة من الدولة.

٢: أرقام كانون الأول ٢٠٠٨ - أيلول ٢٠١١ تختلف عن تلك المنشورة سابقًا بسبب تحديث المعلومات بالنسبة للقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

٣: ديون باريس ٢ (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صدر أولاً بقيمة ١،٨٧٠ مليار دولار ضمن مؤتمر باريس ٢.

٤: صادر لماليزيا كجزء من مساهمة باريس ٣، قرض للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحة أولى للقرض الفرنسي في شباط ٢٠٠٨، قرض صندوق النقد الدولي، شريحة أولى لقرض الاتحاد الأوروبي، وقرض لصندوق النقد العربي في حزيران ٢٠٠٩

٥: سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاك ومقاول).

٦: إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس ٢ و٣.

منشورات وزارة المالية

2011

- *نشرة تنسيق المساعدات*، أعداد ٣٨-٤٩
- *واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)*، آذار ٢٠١١
- *إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥*، آذار ٢٠١١
- *موازنة المواطن لعام ٢٠١٠*، شباط ٢٠١١
- *نتائج المالية العامة في ٢٠١٠*، نيسان ٢٠١١
- نتائج المالية العامة – الربع الأول والثاني من العام ٢٠١١
- *تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي*، الربع الأول والثاني من العام ٢٠١١
- *مرصد المالية العامة – نشرة شهرية*، كانون الثاني – آب ٢٠١١
- *الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣*، شباط – آب ٢٠١١
- *التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية*، تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠١٠، كانون الثاني – أيلول ٢٠١١

٢٠١٠

- *نشرة تنسيق المساعدات*، أعداد ٢٦-٣٨
- *تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي*، الربع الرابع من العام ٢٠٠٩، الربع الأول-الرابع من العام ٢٠١٠
- شركة كهرباء لبنان: من منظار المالية العامة، نيسان ٢٠١٠
- *تقرير لبنان لعام ٢٠١٠*
- *نتائج المالية العامة في ٢٠٠٩*
- *مرصد المالية العامة – نشرة شهرية*، تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٠٩، كانون الثاني – تشرين لأول ٢٠١٠
- تقرير المالية العامة الفصلي، الربع الأول الثاني والثالث من العام ٢٠١٠
- *التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية*، كانون الثاني – تشرين الثاني ٢٠١٠
- مشروع موازنة ٢٠١٠ – تقرير مفصّل، تشرين الأول ٢٠١٠

- *نشرة تنسيق المساعدات*، أعداد ١٤-٢٥
- *تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي*، الربع الأول والثالث من العام ٢٠٠٩
- المؤتمر الدولي لمساندة لبنان – باريس III، التقرير الفصلي، أعداد ٩-١١
- *تقرير لبنان لعام٢٠٠٩*
- *مرصد المالية العامة – نشرة شهرية*، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠٠٩
- تقرير المالية العامة الفصلي، الربع الأول –الثالث ٢٠٠٩
- *نتائج المالية العامة في ٢٠٠٨*
- مشروع موازنة ٢٠٠٩ – تقرير مفصّل، آب ٢٠٠٩

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٨
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb